

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية
دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017

**The impact of foreign direct investment on economic growth
in the Maghreb countries, an econometric study during the
period 1990-2017**

ط.د. خيرة تالي⁽¹⁾ أ.د. ميلود وعيل⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر،

k.tali@univ-bouira.dz

⁽²⁾ جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر،

m.ouail@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/09؛ تاريخ القبول: 2021/09/18؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لعينة تشمل 03 دول من المنطقة المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1990-2017)، باستخدام أسلوب تحليل بيانات البانل (Panel Data Analysis) والاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) في تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين بيئة الأعمال من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الاندماج التجاري مغاربيا ودوليا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي مباشر؛ نمو اقتصادي؛ تكامل مشترك؛ مربعات صغرى مصححة كليا.

Abstract:

The aim of this study is to estimate the impact of foreign direct investment on the economic growth of a sample of three countries from the Maghreb during the period (1990-2017) Using panel data analysis and the fully modified ordinary least square method (FMOLS) to estimate the parameters of long-term relationship after confirming the existence of a co- integration between the study variables, The study found a positive impact of foreign direct investment on economic growth in the long term, and recommended the need of improve the business climate and promote trade integration between the Maghreb countries to achieve a high and sustainable growth rates.

Keywords: foreign direct investment; economic growth; co-integration; fully modified ordinary least square.

المقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

ويمكن للدولة المضيفة أن توفر للمستثمر الأجنبي الموارد لتدعيم تقنياته الحديثة ورأس المال ومناهج العمل فضلا عن التقنيات المؤسسية ومهارات الإدارة، ومثل هذا الأمر يمكن أن يكون دافعا قويا للنمو الاقتصادي

وتعتمد الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية على حجم تلك الاستثمارات وسرعة تدفقها وعلى مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة المختلفة داخل البلد فضلا عن مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيل من الفنيين والإداريين المحليين القادرين على التعامل مع التقنيات المتقدمة مما يسهم في رفع قدرة

الاقتصاد وخلق قاعدة إنتاجية ذاتية في المستقبل.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تنافسا شديدا بين مختلف دول العالم من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما أصبحت تحمله من آثار ايجابية لها من خلال توفير السلع والخدمات للمجتمع ودعم معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة وتقليل العجز في الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات.

والدول المغاربية كغيرها من الدول النامية قد قطعت خطوات مهمة في الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بتوفير بيئة أعمال جذابة وتنافسية، من خلال توجيهها نحو تحرير تجارتها الخارجية وفك القيود عنها، وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى، وهذا في ظل التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية والتغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى زيادة تأثير المنظمات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

رغبة في معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1990-2017)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية السابقة، تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على أداء النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، إذ أنه كلما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى ذلك إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي في هذه الدول.

- هناك اتجاه إيجابي في الدول المغاربية نحو الاستفادة أكثر من وفيات التجارة الخارجية وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- الدول المغاربية تتجه نحو المزيد من الإصلاحات الاقتصادية بما يوفر بيئة أعمال جذابة وتنافسية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، وهذا في إطار توجه الدول المغاربية نحو زيادة جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال عملية تشجيعه وحمايته كونه مظهر من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها العالمي، وبقدرته على تعزيز التكامل العالمي، وعاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها ويؤثر على النمو الاقتصادي، ونظرا للأهمية التي أصبحت الدول العربية عامة والدول المغاربية خاصة توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو والتطور.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في:

1. محاولة إبراز الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر سواء للدول المضيفة أو المصدرة له .
2. إعطاء نظرة شاملة عن واقع الاستثمار في الدول المغاربية.
3. معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة 1990-2017.

أولا. الجانب النظري للدراسة:

سنتناول في هذا العنصر أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي وواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

1- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرز حق الإدارة، ويستدعي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو مؤسسة خاصة، وحسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر

الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال⁽¹⁾. ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات"⁽²⁾. وحسب تعريف الأونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منثني للمديونية، ويعتبر القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر أنه مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر، فهو إذن يتحملها وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له والمتمثلة في حق الرقابة والتسيير والإشراف، وبسبب ضخامة الاحتياجات المالية فإنه يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تسد فجوة كمية بل هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية⁽³⁾، وعبرة عن الآلات ومعدات متطورة وخبرات تنظيمية ومالية وفنية وإدارية وأيضا تسويقية.

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل أو ما يسمى بمناخ الاستثمار، ويظم هذا الأخير بالدرجة الأولى⁽⁴⁾.

الاستقرار السياسي: العامل الأول الذي يراعيه المستثمر عند اتخاذ قراره بالاستثمار، ويشمل هذا العامل⁽⁵⁾ مستجدات الوضع السياسي العام وما يتسم به من

(1) - منور أوسير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي ومزاياه، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، 2005، ص ص 17-18.

(2) - عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، الجزائر، سبتمبر 2006، ص 36.

(3) - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التمويل الخارجي المباشر، 2006، ص 04.

(4) - يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار وتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 301.

استقرار، ونوع نظام الحكم من حيث كونه ديمقراطيا أو ديمقراطيا، ومدى ما يحظى به نظام الحكم من قبول أو إعراض بالإضافة إلى درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يندرج ضمن مناخ الاستثمار الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر العوامل الاجتماعية والثقافية⁽⁶⁾؛ ونقصد بها فعالية السياسة التعليمية والتدريبية والتكنولوجية والتكوينية المعتمدة، ودرجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية، ودور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العامة، ودرجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة. وبالإضافة للاستقرار السياسي والعوامل الاجتماعية والثقافية نجد حجم السوق وإمكانيات نموه؛ والذي يقاس بعدد السكان في الدولة المضيفة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكلما وجدت بيئة اقتصادية كلية تتسم بالتححر والمرونة والوضوح، وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتكيف مع التغيرات التحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتظم البيئة الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مدى استقرار قوانين الاستثمار والقيود المفروضة على رأس المال المستثمر، وعلى تحويل الأرباح، ومدى استقرار معدل التضخم، ودرجة المنافسة داخل الدولة المضيفة، والقدرة على مواجهتها، ومدى صلاحية البنية التحتية، ومدى صمود السوق المالية أمام الهزات المالية، ومرونة السياسة المالية والنقدية. ضف إلى ذلك العوامل البشرية كتوافر الخبرات الفنية والإدارية والأيدي العاملة المدربة اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية. وكذا العوامل البنيوية وهي العوامل ذات العلاقة بالبنية الأساسية من خدمات النقل، والمواصلات، والاتصالات، والموانئ والمطارات، وتأسيس مناطق صناعية، ومياه وصرف صحي وتخزين، وغيرها. كما يشكل الموقع الجغرافي عامل

(5)- سلمان دعاء محمد، سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، جامعة

عين شمس: كلية التجارة، ص ص 24-25.

(6) - قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه

دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005، ص 134.

جذب للاستثمار الأجنبي، حيث أن قرب الدولة المضيفة إلى الدولة الأم ومدى انتمائها إلى تكتلات اقتصادية، من شأنه تقليص تكاليف النشاط الاستثماري من جهة، ومن جهة أخرى يضمن تصدير المنتجات إلى الدول الأعضاء في التكامل دون قيود أو عقبات.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة ايجابية على الإنتاج والتوظيف، لما يتوفر عليه من خبرة ومعرفة بالفنون الإنتاجية والتسويقية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وكذلك يظهر الأثر على ميزان المدفوعات في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول المضيفة، وينعكس هذا إيجاباً على حساب رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية. ومن جهة أخرى يظهر في تحويل رأس المال والأرباح⁽⁷⁾، ويتجلى ذلك من خلال كونه يتسبب في اختلال هذا الأخير في المدى الطويل⁽⁸⁾، كما تعمل الشركات متعددة الجنسيات على التأثير في السياسة العامة للبلد المضيف، وفق توجهات وخطط تكون غالباً من حكوماتهم الأصلية، وبالتالي فإن نشاط هذه الشركات قد يؤدي إلى نقص في الاستغلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يتجلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الجهوية من خلال تقليل الفوارق من المناطق المختلفة إلى جانب تهيئتها وإنعاشها من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية... الخ.

2- نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تهدف مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية وتوفير بيئة محلية اقتصادية مستقرة وخالية من ضغوط التضخم، إلا أنه بالرغم من الإصلاحات التي تقوم بها الدول النامية لتحسين البيئة الاقتصادية عن طريق برامج الإصلاح الاقتصادي إلا أنه وكما يوضحه الشكل التالي يوجد تفاوتاً وتبايناً واضحاً في تدفق هذه الاستثمارات إلى الأقاليم المختلفة في

(7)- عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص220-221.

(8) - اميرة حسب الله محمد، مجلدات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 38.

الدول النامية حيث لبعض الأسواق الصاعدة نصيب الأسد من هذه الاستثمارات دون غيرها من الأسواق .

ما يلاحظ أن هناك علاقة ايجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد، فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الفردي مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف⁽⁹⁾ أما على صعيد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ارتفع الناتج العربي من 2771 مليار دولار خلال العام 2014، خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة وزادت حصة الدول العربية من الناتج العالمي من 2,8% كمتوسط للفترة ما بين عامي 2005 و2010 إلى 3,7% عام 2014. إلا أن حصة الدول العربية من إجمالي ناتج الدول الناشئة والنامية تراجعت من 10,4% للفترة ما بين 2005 و2010 إلى 9,4% عام 2015. ويلاحظ وجود تركيز جغرافي واضح للناتج في 07 دول غالبيتها نفطية هي السعودية والإمارات ومصر والكويت والجزائر وقطر والعراق، حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 2,3 ترليون دولار بنسبة 81% من إجمالي الناتج العربي لعام 2014.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47,5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي، الذي بلغ 96,3 مليار دولار عام 2008. من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار.

ومن واقع بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي وفق إحصاءات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كشفت عن تراجع كبير في حجم الاستثمارات دول المنظمة في الدول العربية من 22,8 مليار دولار عام 2012 إلى 5,7 مليار دولار فقط عام 2013، وذلك بعدما شهدت تلك التدفقات تذبذباً واضحاً خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2011 حيث اتخذت مساراً تصاعدياً من 4,9

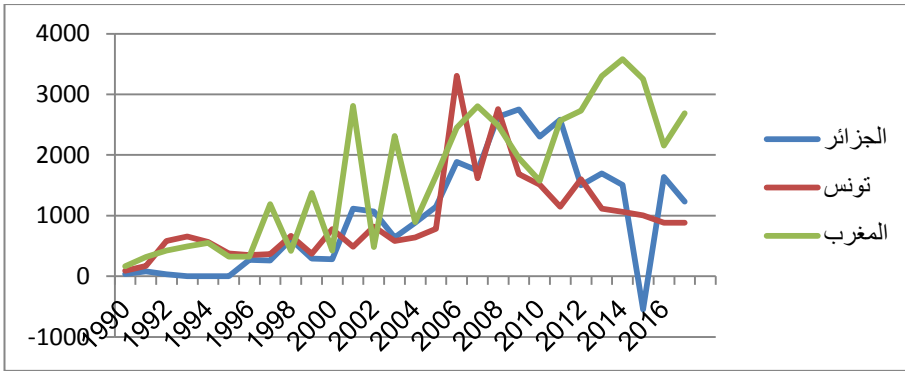
(9)- Irwan S, Zainal A, Abu Bakar NA, and Hasseb M. (2014). An Empirical Analysis of Exports between Malaysia and TPP Member Countries: Evidence from a Panel Cointegration (FMOLS) Model, *Modern Applied Science*, 8(6). pp.242.

مليار دولار عام 2003 حتى بلغت ذروتها القصوى عام 2008 بقيمة 58,1 مليار دولار قبل أن تهوي إلى 10,3 مليار دولار عام 2009 ثم تعاود الصعود إلى 26,3 مليار دولار عام 2011 ليصل مجموعها خلال الـ 11 عاما بين 2003 و 2013 نحو 190,2 مليار دولار.

وقد تواصل خلال العام 2014 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني، على التوالي على أكثر من 41% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، حيث تصدرت الإمارات مجموعة الدول العربية بقيمة 10,1 مليار دولار، وبحصة 23% ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 08 مليارات دولار وبحصة 18,3% كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4,783 مليارات دولار ونسبة 10,9% من إجمالي العربي، ثم حل العراق رابعا بقيمة 4,782 مليارات دولار وبحصة 10,9% ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3,58 مليارات ونسبة 8,2%¹⁰.

الشكل رقم (01): حجم تدفقات الاستثمار والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر-

تونس-المغرب



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 1992 كانت ضعيفة، في حين عرفت الفترة الممتدة بين سنتي 1993 إلى 1995 غياب تام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي شاهدها الجزائر في تلك الفترة كتفاقم أزمة

المديونية الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وبالمقارنة مع تونس والمغرب فقد عرفت كلا البلدين تزايد ملحوظ في حجم الاستثمارات في نفس الفترة، أما خلال الفترة 1996 إلى 1998 فقد سجل تحسنا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر التي بلغت 607 مليون دولار بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت العديد من الاختلالات المتواجدة في الاقتصاد الوطني والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، في حين عرفت المغرب تذبذبا في حجم الاستثمارات بين الزيادة والنقصان. بعدها شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا خلال سنتي 1999 و 2000، حيث سجل ما قيمته 280 مليون دولار، وفي الجزائر بعد صدور الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب نتيجة الأزمة البترولية، إضافة إلى تحسن الوضع السياسي والأمني للبلد، وتحسن الوضعية المالية وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ارتفع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنتي 2001 و 2002، لتعرف بعدها تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفاضاً سنتي 2003 و 2004، لتشهد بعدها التدفقات ابتداء من سنة 2005 ارتفاعاً إلى غاية سنة 2015 التي شهدت تراجعا كبيرا للتدفقات بعد تراجع الإيرادات النفطية باعتبار أن القطاع النفطي يعد القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عرفت بعدها هذه التدفقات تذبذبا خلال الفترة 2016-2017.

أما تونس فقد عرفت تزايدا مستمرا لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1990-2006 نتيجة الاستقرار السياسي والأمني وقوانين الاستثمار المشجعة لتعرف بعد ذلك تراجع إلى غاية سنة 2017.

ثانيا: الجانب التطبيقي للدراسة:

1- العينة، فترة الدراسة ومصادر البيانات:

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2017)، اقتصرت الدراسة على عينة مكونة من 3 دول مغاربية هي: الجزائر، تونس والمغرب، وبالتالي سنستخدم في هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة بحجم عينة ($N \times T = 84$)، وفيما يخص مصادر البيانات، فقد تم الحصول عليها

من موقع البنك الدولي (World Bank)، ومن قاعدة البيانات (Barro and Lee) بالنسبة لمؤشر رأس المال البشري.

2- نموذج الدراسة:

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة سنعتمد على الصيغة الرياضية التالية:

$$IGDP_{pc} = f(LK, LH, FDI) \dots\dots\dots (01) \quad t = 1990-2017$$

والجدول التالي يوضح تعريف المتغيرات المدرجة في هذا النموذج:

الجدول رقم (01): تعريف متغيرات نموذج الدراسة

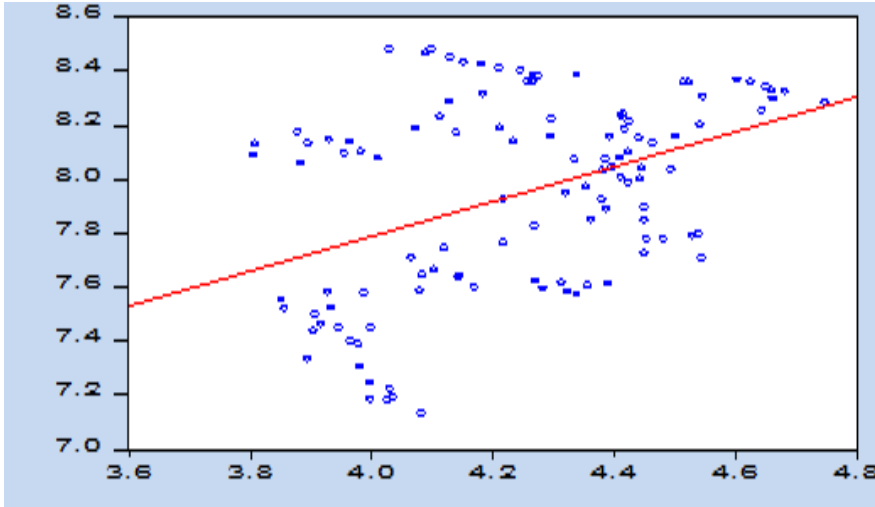
رمز المتغير	تعريف المتغير
LGDP _{pc}	لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقاسا بالدولار الأمريكي.
LK	لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال المادي إلى إجمالي الناتج المحلي.
LH	لوغاريتم رأس المال البشري معبراً عنه بمتوسط عدد سنوات الدراسة للفئة من 15 سنة فأكثر.
FDI	لوغاريتم نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: من إعداد الباحثين

3. التحليل الوصفي لشكل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1990-2017):

أوضحت الكثير من الأدبيات التجريبية التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وجود علاقة إيجابية بينهما، ولقد ارتأينا قبل الإثبات عن طريق القياس الاقتصادي لهذه العلاقة محاولة إبرازها من خلال رسم بياني في شكل سحابة نقاط، والشكل (2) يوضح العلاقة بين لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر "LFDI" ولوغاريتم النمو الاقتصادي "LGDP_{pc}" في الدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (1990-2017)، ويتضح من هذا الشكل أنه توجد علاقة إيجابية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم بدرجة كبيرة في زيادة مستوى النمو الاقتصادي لهذه الدول.

الشكل (2): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول
المغاربية خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10).

4- دراسة الاستقرار والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة:

1.4 دراسة الاستقرار لمتغيرات الدراسة:

توجد عدة اختبارات تستخدم للكشف عن جذر الوحدة لبيانات البائل وتحديد درجة تكاملها، وفي هذه الدراسة سنقوم باستخدام أهم هذه الاختبارات وأكثرها استخداما في الدراسات التجريبية، وتتمثل هذه الاختبارات أساسا في كل من: اختبار (LLC-2002)، اختبار (IPS-2003) واختبار ADF، وتنص فرضية العدم H_0 لكل من هذه الاختبارات على وجود على جذر الوحدة في السلسلة المدروسة (أي أن السلسلة غير مستقرة).

الجدول رقم (02): اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة

المتغير	عند المستوى (Level)		
	ADF	LLC test	IPS test
LRGDPpc	4.78052 (0.5723)	1.57305 (0.9421)	1.69854 (0.9553)

8.75701 (0.1877)	-1.69731 (0.0448)	-1.13914 (0.1273)	LK
4.70067 (0.5827)	-0.12115 (0.4518)	-0.13611 (0.4459)	LH
4.20861 (0.6485)	-0.76008 (0.2236)	-2.18627 (0.0144)	LFDI
عند الفرق الأول (1 st Difference)			
16.7095 (0.0104)	-0.55562 (0.2892)	-2.59241 (0.0048)	DLRGDPpc
38.8413 (0.0000)	-5.75044 (0.0000)	-6.04169 (0.0000)	DLK
21.1869 (0.0017)	-3.35346 (0.0004)	-3.21093 (0.0007)	DLH
63.3516 (0.0000)	-8.42602 (0.0000)	-9.55761 (0.0000)	DLFDI

ملاحظة: (*), (**), تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (02) أن كل اختبارات الاستقرار المستخدمة دلت على عدم استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لمتغيرات الدراسة عند المستوى (Level)، وهو ما أكدته قيم الاحتمال التي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى على هذه المتغيرات وإعادة إجراء نفس الاختبارات السابقة، اتضح أن كل من هذه المتغيرات أصبحت مستقرة، أي أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل (1)أ.

ونتيجة لما سبق، تكون منهجية التكامل المشترك للبانل (Panel co-integration) المنهجية الملائمة لتمثيل العلاقة بين هذه المتغيرات.

2.4 دراسة علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

بعد التأكد من أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (1)أ فإن ذلك يقودنا في الخطوة الموالية إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بينها، أي اختبار مدى وجود علاقة تكامل في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي ورأس المال المادي ورأس

المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر، وبعد اختبار (Pedroni Residual Cointegration) من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن مدى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار (Pedroni) للتكامل المشترك

PedroniResidualCointegration test		
NullHypothesis : No Cointegration		
الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
معلمة الانحدار الذاتي المشتركة (within-dimension)		
Panel v-Statistic	5.263396	(0.0000)*
Panel rho-Statistic	0.310980	(0.6221)
Panel PP-Statistic	-2.322455	(0.0101)**
Panel ADF-Statistic	-2.156557	(0.0001)*
معلمة الانحدار الذاتي الفردية (between-dimension)		
Group rho-Statistic	-1.221758	(0.1109)
Group PP-Statistic	-3.880634	(0.0001)*
Group ADF-Statistic	-4.036370	(0.0000)*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

تشير النتائج الموضحة في الجدول (03) أن غالبية إحصاءات اختبار (Pedroni) معنوية عند مستوى 5% باستثناء إحصائية: (Panel rho-Statistic) و (Group rho-Statistic). ونتيجة لذلك، سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي، رأس المال المادي، رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغربية محل الدراسة.

3.4 تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة (FMOLS):

سيتم في هذه الدراسة استخدام طريقة تقدير غير معلمي (Non-Parametric) تعرف بطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً والتي يرمز لها اختصاراً بطريقة

(FMOLS)، حيث تتميز هذه الطريقة بكفاءة مقدراتها وقدرتها على معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، بالإضافة إلى ذلك، تتميز الطريقة (FMOLS) بمعالجة مشكلة المتغيرات التي تتحدد داخليا (endogeneity). وتتمثل الصيغة العامة لهذه الطريقة وفق الشكل التالي¹⁰:

$$\omega_{GFM} = N^{-1} \sum_{i=1}^N \left[\sum_{t=1}^T (X_{it} - X_i^*)^2 \right]^{-1} \left[\sum_{t=1}^T (X_{it} - X_i^*) Y_{it}^* - Tr_i^* \right]$$

حيث:

• $\omega_{GFM} = N^{-1} \sum_{i=1}^N \omega_{FMI} \cdot \omega_{FMI}$ تمثل مقدر (FMOLS) للمتغير الفردي؛

• i: تمثل المقاطع وعددها الإجمالي N؛

• t: تمثل الزمن وعددها الإجمالي T؛

• X_{it} : يمثل المتغير الخارجي؛

• X_i^* : يمثل متوسط المتغير الخارجي؛

• Y_{it}^* : تمثل الفرق بين المتغير الداخلي Y_{it} ومتوسطه Y_i^* ؛

• Tr_i^* : يمثل مصحح أثر الارتباط الذاتي.

والجدول التالي يبين نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة (FMOLS).

الجدول رقم (04): نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

المتغير التابع: لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LRGDPpc).			
Variable	Coefficient	T-statistic	Prob
LK	0.155240	1.973753	(0.0521)***
LH	0.719115	24.40987	(0.0000)*
LFDI	0.486259	5.100724	(0.0000)*
Adjusted R-squared	0.381385		

ملاحظة: (*), (**), (***) تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و5% و10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.10).

تبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (04) ما يلي:

4. رأس المال المادي (LK) له تأثير موجب ومعنوي إحصائياً عند مستوى 10%، إذ أن زيادة رأس المال المادي بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بنسبة 0.15%.

5. رأس المال البشري (LH) له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى 1%، إذ تؤدي الزيادة رأس المال البشري بنسبة 1% إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بنسبة 0.71%.

6. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى 1%، إذ تؤدي الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% إلى زيادة في النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بنسبة 0.48%.

نلاحظ بوضوح إذن أن نتائج التقدير تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تأثير موجب على النمو الاقتصادي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، إذ تؤدي الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 1% إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.48%، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محدد مهم للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة، هذا ما أكدته الأدبيات النظرية في الاقتصاد والعديد من الدراسات التجريبية على أن سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي لأنها تشجع المنافسة ونقل التكنولوجيا، حيث تعمل على زيادة فرص التجارة المتاحة وزياد كفاءة تخصيص الموارد.

الخاتمة:

تعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري حالياً حتمية اقتصادية وخيار استراتيجي بالنسبة للدول المغاربية في ظل موجة التدافع الاقتصادي لمختلف دول العالم

للاستفادة من وفرات التجارة الخارجية وإيجابيات العولمة خاصة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحاولنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية باستخدام بيانات عينة تتكون من 03 دول مغاربية خلال الفترة (1990-2017) باستخدام أسلوب تحليل بيانات بانل (Panel Data Analysis) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) لتقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى صحة الفرضية القائلة بوجود أثر موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فعند زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية إلى 0.48%، وهذه النتيجة تتوافق مع تلك التي تم التوصل إليها في العديد من الدراسات السابقة، ولهذا يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية أداة فعالة لتشجيع المنافسة وزيادة فرص التجارة ورفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة ونقل التكنولوجيا، كما أن تعزيز الاندماج التجاري بين الدول المغاربية سيكون له تأثير إيجابي أيضاً على زيادة النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية في دول المنطقة. وتوصي الدراسة بضرورة الاستفادة أكثر من جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات التي ترفع وتحسن من بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار والتنافس مع بقية دول العالم، كما يجب الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاندماج التجاري وينبغي على الدول المغاربية أن تسعى إلى انفتاح اقتصادياتها أمام بعضها البعض من خلال توفير فرص التجارة والاستثمار وتسهيل حركة انتقال العمالة ورؤوس الأموال.

قائمة المراجع :

المراجع العربية:

1. أميرة حسب الله محمد، مجددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
2. المنظمة العربية للتنمية الادارية، تقرير حول التمويل الخارجي المباشر، 2006.
3. سلمان دعاء محمد، سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس: كلية التجارة.

4. عبد المطلب عبد المجيد، العولة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
5. عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، الجزائر، سبتمبر 2006.
6. قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005.
7. منور أوسير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الاجنبي ومزاياه، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، 2005.
8. يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاساته على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار وتمويل الاستثمار الاجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006.

المراجع الأجنبية:

9. Irwan S, Zainal A, Abu Bakar NA, and Hasseb M. (2014). An Empirical Analysis of Exports between Malaysia and TPP Member Countries: Evidence from a Panel Cointegration (FMOLS) Model, *Modern Applied Science*, 8(6)